

قياس وتحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة  
( 2019-2003 )

Measuring and analyzing the relationship between the trade balance deficit and the  
public budget deficit in Iraq for the period  
(2003-2019)

م.د. احسان جبر عاشور

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد

Ehsan Jabr Ashoor

ehssan\_jabbar@coadec.uobaghdad.edu.iq

Baghdad University- College of Administration and Economics

تاريخ استلام البحث 2021/1/22 تاريخ قبول النشر 2021/3/25 تاريخ النشر 2021/8/5

المستخلص:

ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)، منطلقة من افتراض تأثير عجز الميزان في عجز الموازنة وليس العكس، وفقاً لطبيعة الاقتصاد العراقي وما يتصف به من خصائص يسيطر به المورد النفطي كمتغير خارجي بشكل كبير جداً على هيكل كل من الميزان والموازنة، ولا يكون للمتغيرات النقدية والمالية (سعر الصرف، سعر الفائدة، الضرائب، عرض النقد) تأثير مهم في العلاقة بين العجزين. ومن خلال اتباع المنهج القياسي السببي لكرانجر في قياس وتحديد قوة واتجاه العلاقة وبالاعتماد على بيانات فصلية عن هيكل الميزان التجاري وهيكل الموازنة العامة، توصل البحث الى وجود علاقة سببية موجبة تتجه من عجز الميزان التجاري الى عجز الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، الموازنة العامة، العجز المزدوج

**Abstract**

The paper focuses on analyzing the relationship between the trade balance deficit and the public budget deficit in the Iraqi economy for the period (2003-2019), Starting from the assumption of the effect of the balance deficit on the budget deficit, according to the nature of the Iraqi economy and its characteristics, where the oil resource, as an external variable, largely controls the structure of both the trade balance and the public budget, As the monetary and fiscal variables (exchange rate, interest rate, taxes, money supply) do not have a significant effect on the two deficits. By following Granger's causal approach in measuring and determining the direction of causation, and by relying on quarterly data on the trade balance and the public budget, the paper concludes that there is a positive relationship from the trade balance deficit to the public budget deficit.

**key words:** public budget, trade balance, Twin deficit.

المقدمة

شكلت متلازمة العجزين للموازنة والميزان ظاهرة اقتصادية لافتة سعى الكثير من المختصين لادراك اسبابها وما تتركه من تأثيرات على النشاط الاقتصادي ببعديه الداخلي والخارجي محاولين تحديد مسار واتجاه هذه العلاقة بينهما في العديد من الدراسات والبحوث والتطبيقات وتوصلوا الى نتائج مهمة في هذا الاطار، وبينما قد لا تعد ظاهرة الترابط بين العجزين حالة سيئة بمجملها في الاقتصادات المتقدمة لديناميكة انشطتها المالية والاستثمارية والتجارية، فأن مثل هذا الترابط في الاقتصاديات النامية يمثل حالة اختلال هيكلية تضاف الى الاختلالات الكبيرة التي تعاني منها، فالعجز

المالي فيها ما هو الا مؤشر على كبر الجانب الاستهلاكي في هيكل النفقات وضعف مستدام في القدرة على توليد زيادة وتنوع في الإيرادات لتدني الكفاءة في انشطتها المختلفة، اما السبب في العجز التجاري فينصرف في مجمله الى الاعتماد شبه المطلق على الاستيرادات لسد متطلبات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية بعدما غابت في الموازنة العامة المناهج والبرامج الاستثمارية الكفيلة بخلق تلك السلع عبر تنويع الاقتصاد ووضعه على عتبة الكفاءة والانتاجية المرتفعة والتي ستتعرض ايضاً في تدني وضعف حجم الصادرات، وهذا بالضبط ما يعاني منه الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد متخلف فضلاً عن طبيعته الريعية، فقد كشفت الصدمات التي تعرض لها هذا الاقتصاد والتي تسببت بها ازميتين عالميتين (2008,2014) بوضوح عن درجة العلاقة المختلة بين الموازنة والميزان وتلازمية التشوه في هيكل كل منهما، اذ ادى انخفاض اسعار النفط بسبب تدهور المتغيرات الخارجية الى ارتفاع العجز في كل من الموازنة والميزان ذلك من خلال انعكاس اثر انخفاض قيمة الصادرات النفطية مباشرة في انخفاض الإيرادات العامة، وتتفرد تلك العلاقة بين العجزين ايضاً بخاصية بارزة في الاقتصاد العراقي ذلك لان المتغيرات المالية والنقدية التي تؤثر في مسار هذه العلاقة تكون حيادية او ضعيفة التأثير في كل من اتجاهات الموازنة والميزان، اذ تتخفف نسبة مساهمة الضرائب في هيكل الإيرادات بشكل كبير جداً كما ان سعر الصرف يحدد عند مستوى ثابت وعرض النقود اصبح متغير داخلي تابع ولا يكون لاسعار الفائدة دوراً يذكر سواء كأداة نقدية ام لتحفيز الاستثمارات الغائبة، الامر الذي جعل الاثار المتبادلة بين كل من الموازنة والميزان تنتقل بشكل مباشر.

### اهمية الدراسة :

تنبثق اهمية هذه الدراسة من كونها تركز على تحليل الاثار المتبادلة للقطاع المالي للدولة متمثلاً بالموازنة العامة وللقطاع التجاري متمثلاً بالميزان التجاري والذي يشكل اهمية كبرى في ميزان المدفوعات العراقي، اذ بدأت العلاقة بين هيكل الموازنة وهيكل الميزان تترك اثار سيئة جداً وبشكل تراكمي ظهرت بوضوح في وقت الازمات بعدما وصل كل من الميزان والموازنة الى حالات عجز اثرت على مجمل النشاط الاقتصادي، وجاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم اسباب هذه العلاقة ومعرفة اتجاهها وتحليل اثارها والوصول الى مقترحات كفيلة لمعالجة هذا الاختلال بما يضمن مسار تصحيحي للسياسات الاقتصادية الكلية خصوصاً السياسة المالية والتجارية .

### مشكلة البحث

خلق الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية كأداة تمويلية مشكلة ترابط بين الميزان التجاري والموازنة العامة، واخذت الاختلالات في الموازنة المتمثلة في تعاضم الهيكل الاستهلاكي وتدني وعدم كفاءة التخصيصات الاستثمارية تترك اثارها البالغ على هيكل الميزان، اذ انعكس الفشل في الجانب الاستثماري بصورة مباشرة في عدم تنوع الناتج وبالتالي عدم قدرته في سد حاجة السوق المحلية، الامر الذي جعل الزيادات في الطلب الكلي المتولدة عن الزيادة المضطرة في النفقات تتجه الى السوق العالمية مما جعل حجم الاستيرادات يتزايد ويتنوع بشكل ضار، وامام هذه الزيادة في الاستيرادات ودرجة تنوعها بقيت الصادرات تعاني من درجة تركيز سلعي تهيمن فيه سلعة النفط الخام وهو ما خلق تشوه كبير في هيكل الميزان التجاري، وبما ان معدل الصادرات وقيمتها مرهون بالظروف الخارجية فان اي انخفاض فيهما سيخلق عجز في الميزان ومن ثم ضعف في توفير الموارد المالية التي تغذي إيرادات الموازنة، الامر الذي يشير الى وجود علاقة بين هيكل الميزان وهيكل الموازنة، وبالتالي فان المشاكل التي قد يعاني منها احد الهيكلين لا بد ان تنعكس على الهيكل الاخر. ونتيجة للتطورات الاقتصادية السلبية التي مست الاقتصاد العراقي خصوصاً في وقت

الازمات العالمية والداخلية والتي اخلت بالتوازن الداخلي والخارجي استلزم دراسة وتحليل علاقة الموازنة العامة للدولة بالميزان التجاري ووفقاً لهذا المنطلق تبلورت اشكالية البحث في الاسئلة الاتية :

- 1- هل يؤثر اداء الميزان التجاري على رصيد الموازنة العامة، ام ان اداء الموازنة العامة يؤثر على رصيد الميزان التجاري، ام ان الاثر متبادل بوجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين الاثنتين ؟
- 2- هل بالاستطاعة فك الارتباط الضار بين الموازنة والميزان التجاري، وكيف يمكن ان يتم ذلك ؟

### اهداف البحث :

- 1- تحديد مدى تأثير الميزان التجاري على الموازنة العامة او بالعكس، وذلك عبر تحليل العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي وفقاً لخصائصه .
- 2- تحليل طبيعة واداء الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة .
- 3- معرفة حدود العلاقة بين الموازنة والميزان في كل من الدول المتقدمة والنامية عبر استعراض الادلة التطبيقية والدراسات السابقة .
- 4- الوصول الى استنتاجات علمية تصاغ على ضوءها مقترحات لمعالجة الاختلال في هذه العلاقة .

### فرضية البحث

وجود علاقة سببية موجبة تنج من عجز الميزان التجاري الى عجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي .

### هيكل البحث

لأجل تحقيق اهداف البحث والتحقق من فرضيته تم تقسيم البحث كالآتي :  
اولاً: العلاقة بين الميزان التجاري والموازنة العامة، مضامين ومقاربات نظرية، دراسات وادلة تطبيقية.  
ثانياً: تحليل طبيعة واداء الميزان التجاري العراقي.  
ثالثاً: تحليل طبيعة واداء الموازنة العامة للدولة العراقية.  
رابعاً: تحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق.  
خامساً: قياس العلاقة السببية بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق.  
سادساً : الاستنتاجات والتوصيات .

اولاً: العلاقة بين الميزان التجاري والموازنة العامة، مضامين ومقاربات نظرية، دراسات وادلة تطبيقية.

### 1- المضامين والمقاربات النظرية .

أول تفسير نظري للعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان هو إطار Mundell-Fleming، ووفقاً لهذا النهج تخلق الزيادة في عجز الموازنة ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة والذي بدوره سيزيد من تدفقات رأس المال، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع سعر الصرف وبالتالي زيادة الاستيرادات وحدوث عجز في الميزان التجاري. (Garcia and Ramaj, 2004).

يستند أتباع فرضية التكافؤ الريكاردى على افتراض اساسي هو أن العجز المزدوج غير مرتبط، ويستغنون تماماً عن نهج الدخل والإنفاق ويعتمدون بدلاً من ذلك على الفرق بين الفترات الزمنية، ذلك لأن وسائل التحفيز الحكومي التي تعتمد على تخفيض الضرائب لا تغير قيود الميزانية المؤقتة وخصوصاً حجم الانفاق للقطاع الخاص، أو معدل الفائدة

الحقيقي وكمية الاستثمار، وبالتالي فإن عجز الموازنة ليس له تأثير على اختلالات الحساب الجاري وكل العجزين مستقلان سببياً. ( Garcia and Ramaj, 2004 ).

ويؤكد اصحاب نظرية الامتصاص الكينزية بان عجز الموازنة العامة يسبب عجز في الحساب الجاري وفقاً لما يسمى بتوأمة العجزين (The twin deficit)، اذ ان عجز الموازنة الناتج عن الزيادة في الانفاق الحكومي سيؤدي الى انخفاض حجم الادخار الحكومي مما يدفع باسعار الفائدة نحو الاعلى مسبباً ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب عليها، وهو الامر الذي سيجعل السلع المحلية اغلى نسبياً مقارنة مع السلع الخارجية وعليه سيزداد حجم الاستيرادات وينخفض حجم الصادرات ويحدث العجز في الميزان التجاري، وبما ان الميزان التجاري يحدد بشكل رئيسي رصيد الحساب الجاري فان هذا الرصيد سيققق عجزاً. (الكسواني، 2001 )

ويشير Summers, L. H. (1988) الى امكانية وجود علاقة سببية تمتد من الحساب الجاري إلى عجز الموازنة، تحدث هذه النتيجة عندما يؤدي التدهور في الحساب الجاري إلى تباطؤ وتيرة النمو وبالتالي زيادة في عجز الموازنة، اذ قد تواجه الدولة التي تعاني من أزمة مالية أو أزمة ملاءة ناجمة عن عجز مزمن ومفرط في الحساب الجاري وضعاً يتطلب ضخ مبالغ كبيرة من الأموال العامة لإعادة تأهيل القطاعات المالية المتعثرة ، ويؤكد على ان هذا النمط السببي أكثر ملائمة للبلدان النامية التي تراكمت لديها ديون خارجية كبيرة وتعاني من درجة انكشاف تجاري عالية .

قد توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة والحساب الجاري، ففي حين أن عجز الموازنة قد يتسبب في حدوث عجز في الحساب الجاري، فإن وجود ردود فعل كبيرة قد يتسبب في حدوث علاقة سببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين خصوصاً في اوقات الازمات التي تسبب اهتزازات عنيفة في قيمة العملة المحلية كما حدث في أمريكا اللاتينية في الثمانينات. ( Feldstein, M. and C. Horioka (1980) ).

وفقاً لما ورد أعلاه قد تكون هناك أربعة روابط سببية محتملة بين عجز الموازنة (BD) وعجز الحساب الجاري (CAD) وهي :  $BD \rightarrow CAD$  (عجز الموازنة يسبب عجز الميزان) و  $CAD \leftrightarrow BD$  (عدم وجود علاقة) و  $CAD \rightarrow BD$  (عجز الميزان يسبب عجز الموازنة) و  $BD \leftrightarrow CAD$  (علاقة سببية باتجاهين ) .

ولأجل اجراء مقارنة نظرية مستوحاة من الادبيات والمناهج ذات العلاقة تتوافق مع فرضية هذا البحث سنعتمد على متطابقة تثبت العلاقة بين العجزين ومن خلال المعادلات الاتية: ( عبد المنعم فوزي، 1981 )

$$S+T+M=I+G+X.....(1)$$

حيث أن :

$S$ =الواردات،  $M$ ، الصادرات =  $X$ ، الانفاق العام =  $G$ ، الاستثمار =  $I$ ، الضرائب =  $T$ ، الادخار =  $S$

وللحصول على صافي الصادرات:

$$(X-M) = (T-G) + (S-I).....(2)$$

يعبر الجانب الايسر عن صافي رصيد الميزان التجاري  $(X-M)$  ، بينما يعبر الجانب اليمين عن صافي المدخرات العامة  $(T-G)$  مضافا إليها صافي المدخرات الخاصة  $(S-I)$ .

يلاحظ من المعادلة (2) ان زيادة الاستيرادات عن الصادرات سيؤدي الى حدوث حالة عجز في الميزان التجاري، وبالمثل فإن زيادة الانفاق الحكومي  $(G)$  عن حصيله الضرائب  $(T)$  سيسبب عجز في الموازنة العامة، اما اذا حصل العكس في كل من المركبتين فإن ذلك سيؤدي الى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصافي المدخرات العامة.

وبإعادة ترتيب المعادلة (2) نحصل على :

$$(T-G)=(X-M)-(S-I).....(3)$$

يتضح من المعادلة (3) أن وضع الموازنة يتأثر بوضع الميزان التجاري والفرق بين الادخار والاستثمار للقطاع الخاص، وبما أن دور القطاع الخاص في الدول النامية وخصوصاً النفطية منها محدود جداً فسيكون للسياسة التجارية التأثير الكبير على الموازنة العامة .

## 2- دراسات سابقة :

بهدف الاحاطة ببعض النتائج والادلة التطبيقية حول العلاقة بين العجزين، سنتطرق الى جملة من الدراسات سواء التي اجريت في البلدان المتقدمة او النامية مع التركيز على الاقتصاديات النفطية .

اجريت ومنذ الثمانينيات الكثير من الدراسات لاختبار العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري (او الحساب الجاري ) في الاقتصاديات المتقدمة وتوصلت الى نتائج مهمة في هذا المجال، وسنركز على نتائج بعض احداث تلك الدراسات : تحقق (Chang and Hsu , 2009) من وجود العلاقة السببية بين العجز المزدوج باستخدام البيانات الموسعة من خمس دول في شمال أوروبا، أربعة نمور آسيوية والولايات المتحدة، باستخدام إجراء Granger السببي البسيط الذي اقترحه (Toda and Yamamoto (1995) وتطبيق إحصائيات اختبار MWALD، وتوصلا الى دليلاً أوسع نطاقاً حول العلاقة السببية بين الموازنة وعجز الحساب لهذه الدول من خلال الاستقصاء التجريبي على الرغم من أن قوة العلاقة تختلف عبر البلدان، واعتمدت دراستهم على بيانات الاقتصاد الكلي السنوية للدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد وهونغ كونغ وكوريا وسنغافورة وتايوان والولايات المتحدة. اعتمدت دراسة (Kumhof and Laxton 2009)، والتي اجريت لمجموعة من الدول على على نموذج التوازن العام الديناميكي للاقتصاد المفتوح وتحليل الحساسية لاختبار مديات تأثير العجز المالي على الحساب الجاري سواءً بشكل فوري او طويل الامد، وقسم الباحثان الاقتصاد بشكل افتراضي الى نموذج مصغر محدود يتكون من دولتين، ونموذج الافق اللانهائي الذي يستوعب اكثر من دولة في تعاملاتها الخارجية وسلوكها المالي الداخلي، وتوصلت الدراسة الى أن الزيادة الدائمة في العجز المالي لدولة ما بما يعادل 1% من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تدهور الحساب الجاري على المدى القصير بحوالي 0.5% من الناتج، وإلى تدهور طويل المدى بنسبة تتراوح بين 0.75% لدولة بحجم الولايات المتحدة، و 1% لاقتصاد صغير مفتوح وبان الآثار طويلة المدى مستقلة عما إذا كانت الضرائب الكلية أو الإنفاق الحكومي تستخدم كأداة مالية. اجرت دراسة (Baharumshah and H.ismail, 2013) تقييم تجريبي لتأثيرات رصيد الموازنة والاستثمار على ميزان الحساب الجاري في 13 دولة آسيوية، بما في ذلك الاقتصادات سريعة النمو في الصين والهند وللمدة (1980-2009)، وباستخدام تحليل التكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية التي قدمها (Toda و Yamamoto 1995)، وكذلك الطريقة التي قدمها جريجوري وهانسن (1996) وطريقة تكامل البيانات اللوحية التي طورها مؤخرًا (Westerlund and Edgerton 2008)، توصل الباحثان الى أن ارتفاع عجز الحساب الجاري يحدث بالفعل بسبب تصاعد عجز الموازنة، وأنه لا يمكن معالجة الرصيد الخارجي ما لم يتم وضع سياسات أخرى تعالج عجز الموازنة الحكومية. فيما ركزت دراسة (Vamvoukas and Spilioti, 2015) على تقييم آثار عجز الموازنة العمومية على الحساب الجاري لبلدان الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال اختبار صحة (TDH) فرضية العجز المزدوج و (REH) فرضية التكافؤ الريكاردي خلال فترات ما قبل ماستريخت (1970-1991) وما بعد ماستريخت (1992-2008) وباستخدام تقديرات FGLS (المربعات الصغرى المعممة الممكنة) وتقديرات TSGLS (المربعات الصغرى المعممة على مرحلتين) توصلت

الى دليلاً قوياً يتفق مع فرضية العجز المزدوج (TDH) اذ كان لعجز الموازنة تأثير إيجابي منهجي على الحساب الجاري لبلدان الاتحاد النقدي الأوروبي الـ 12. والنتيجة الجديرة بالملاحظة هي أن تأثيرات العجز المالي على الحسابات الجارية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي أقوى في فترة ما بعد ماستريخت من فترة ما قبل ماستريخت، ومع تكامل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي بشكل متزايد والحصول على سمات مؤسسية مماثلة، يشكل العجز الحكومي العام المحدد الرئيسي لميزان الحساب الجاري، وبالتالي يجب أن تكون تدابير السياسة التي تحاول تقليل عجز الموازنة بمثابة العلاج الشافي لمشاكل الحساب الجاري.

كما اجريت عدد من الدراسات في البلدان النامية حول طبيعة العلاقة بين عجز الميزان وعجز الموازنة وتحديد اتجاه الاثر سنتناول البعض منها: توصلت دراسة (Ahmed,2009) وعبر اختبار العلاقة السببية لمجموعة من المتغيرات الكلية ( معدل الفائدة ، سعر الصرف ، الاستثمارات ، والعجزين ) الى وجود علاقة سببية تتجه من عجز الموازنة الى عجز الميزان التجاري في الاقتصاد الباكستاني. واكدت دراسة ( Saleh , 2009 ) على ان عجز الموازنة يسبب عجز الميزان التجاري في الاقتصاد الفلبيني ذلك بعد اختبار البيانات السنوية للعجزين باستخدام نموذج ( VAR ) ودالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين. وباستخدام اختبار سببية جرانجر وبيانات شهرية في الاقتصاد الهندي للمدة ( 1998-2009). توصل ( Artatrana Ratha, 2010) الى ان عجز الموازنة يسبب عجز الحساب الجاري في الادم القصير فقط. وبحث دراسة (El-Namrouty and Saidam, 2015) في آثار عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري في الأراضي الفلسطينية ( 1996-2012) بأستخدام أسلوب التحليل الإحصائي، اختبار جذر الوحدة (ADF)، ثم إجراء اختبار يوهانسن للتكامل المشترك بين العجزين، واكدت النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة ايجابية من عجز الموازنة العامة الى الحساب الجاري.

اما الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين العجزين في بعض الاقتصاديات النفطية: فقد اكدت دراسة ( Egwaikhide,1997) والتي اختبرت العلاقة بين العجزين في الاقتصاد النيجري للمدة (1973-1993) باعتباره اقتصاد نفطي، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العجز المالي إلى عجز الحساب الجاري والتي تكون كبيرة عند مستوى معنوية 5% (استناداً إلى إحصائية F )، واعتمدت تلك الدراسة في التوصل الى النتائج على اختبار جرانجر للسببية، وارجع الباحث السبب في وجود تلك العلاقة الى ان حجم الحكومة قد ازداد بسرعة مذهلة منذ أوائل الثمانينيات مما جعل سجل ميزان الحساب الجاري يسجل عجزاً، لدرجة أن هناك تطابقاً كبيراً بين هذه المتغيرات، وان عجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري سواء تم تمويله من خلال الائتمان المصرفي أو الاقتراض الخارجي، وعليه فأن ضبط الموازنة ضروري لتحقيق التوازن الخارجي في نيجيريا. توصل (الكسواني، 2001) في دراسته للعلاقة بين العجزين في الاقتصاد السعودي للمدة (1970-1999) الى وجود علاقة سببية باتجاهين بين العجزين، ذلك كون الاقتصاد النفطي يختلف في خصائصه عن الاقتصادات الاخرى بسبب تأثير الصادرات النفطية في كل من الإيرادات في الموازنة والصادرات في الميزان، مخالفاً في ذلك المقترح الريكاردي الذي ينفي وجود اي علاقة والمقترح الكينزي الذي يؤكد على تسبب عجز الموازنة في عجز الحساب الجاري فقط دون ان يكون هناك تأثير للميزان على الموازنة. اختبرت دراسة (الجنابي ، 2012 ) مدى تأثير عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) والذي يعتمد بشكل شبه مطلق على النفط في ميزانه التجاري وموازنته العامة، وباستخدام سببية جرانجر والتكامل المشترك واختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ( سعر الصرف ، معدل فائدة المركزي ، اسعار النفط ، وعرض النقود الضيق ) توصل الى ان عجز الموازنة العامة يؤثر في عجز الحساب التجاري، بسبب



وجود العلاقة التكاملية طويلة الاجل بين العجزين، وان اختبار السببية يوضح وجود علاقة تبادلية لكنها ضعيفة. وتوصل الباحثان (بن مسعود وحמיד، 2019) في تحليلهم لتوأمة العجزين، من خلال تحليل وقياس العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الجزائر للمدة (2000-2016) وبالاعتماد على الاقتصاد القياسي واختبار غرانجر للسببية وتحليل مكونات التباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرد الفعل وتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي، الى أن رصيد الميزان التجاري يؤثر في عجز الموازنة والعكس غير صحيح أي أن السببية في اتجاه واحد، ويحصل ذلك بشكل واضح في اوقات الازمات المالية والاقتصادية العالمية التي تؤثر سلباً على اسعار النفط والذي يهيمن بشكل كبير على النشاط الاقتصادي في الجزائر، اذ يخلق انخفاض قيمة الصادرات النفطية عجزاً تجارياً يقلل من الإيرادات الحكومية ومع ثبات حجم النفقات سيحقق رصيد الموازنة العامة عجزاً.

ويحاول البحث الحالي والذي يعتبر الدراسة الثانية عن الاقتصاد العراقي بعد دراسة (الجنابي، 2012) اثبات تسبب عجز الميزان التجاري في عجز الموازنة العامة وباستخدام بيانات فصلية للمدة (2003-2019) عن العجزين، بعد استبعاد تأثير المتغيرات المالية والنقدية (الفائدة، سعر الصرف، الضرائب، عرض النقود) في العلاقة بين العجزين، انطلاقاً من خصائص الاقتصاد العراقي والتي تقلل من اثر تلك المتغيرات الى حد كبير، كما يختلف هذا البحث عن الدراسة السابقة بحدثة المدة اذ امتدت سلسلة بياناتها الى نهاية 2019 الامر الذي يشير الى انها استوعبت الازمة المزروجة ( مالية عالمية ، امنية داخلية ) التي حدثت عام 2014 وامتدت اثارها حتى نهاية 2017 فضلا عن الازمة المالية العالمية عام 2008.

### ثانياً: تحليل طبيعة واداء الميزان التجاري العراقي .

يتميز هيكل الميزان التجاري بوجود تركيز سلعي شبه مطلق في جانب الصادرات اذ تحتل صادرات النفط الخام ما يزيد عن نسبة (95%) كمعدل متوسط بينما لايشكل نشاط التصدير للسلع والخدمات الاخرى اي اهمية اقتصادية كميّاً ونوعياً، مما يولد اختلال كبير في بنية الصادرات ويؤدي الى انخفاض مرونة الطلب والعرض لها وبالتالي يفقدها القدرة التنافسية في السوق الدولية، كما تتميز تلك الصادرات بتركيزها الجغرافي اذ تذهب اغلبها تجاه اقتصاديات الدول المتقدمة، وسيادة هكذا اختلالات في مفصل الصادرات سواء بسبب التركيز السلعي او الجغرافي سيعرض الاقتصاد الى صدمات بالغة القوة كنتيجة مباشرة لحصول اي تغيرات سلبية طارئة في الاوضاع الاقتصادية الدولية خصوصاً في البلدان ذات الشراكة التجارية مع العراق .

اما هيكل الاستيرادات والذي يتضمن طيف واسع من السلع فقد تميز بتركيز السلع الاستهلاكية فيه مقارنة مع السلع الاستثمارية والانتاجية وهو ما يعكس ضعف التوجه الانتاجي داخل البلد، اذ تعتمد السوق المحلية في توفير احتياجاتها على الاستيراد بنسبة كبيرة جداً بسبب وجود فجوة مرتفعة ناتجة عن تنامي الطلب المحلي بمعدلات تفوق معدل نمو الانتاج المحلي، كما اتصف الميزان التجاري بكونه المكون الأكبر في الحساب الجاري وميزان المدفوعات وهو ما يؤشر ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي للبلد، الامر الذي يجعل النشاط الاقتصادي المحلي معرض بصورة كبيرة وخطيرة الى الصدمات الخارجية ويضعف ما قدرته على التكيف ومعالجة اثار الازمات.

اخذت الصادرات النفطية تتجه نحو التزايد في عام 2004 وبنسبة ( 83.4% ) عن عام 2003، جدول (1) وذلك يعود الى رفع الحظر عن صادرات العراق النفطية واستمرت تلك الزيادة طيلة السنوات اللاحقة نتيجة لتحسن الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط إلى جانب ارتفاع أسعاره باستثناء عام 2009 وهو العام الذي شهد تقاوم اثار الازمة المالية العالمية اذ انخفضت الصادرات بنسبة (38%) مقارنة بعام 2008، وبعد ان بدأت اثار الازمة المالية بالانحسار عاودت

الصادرات الى الارتفاع خلال الاعوام اللاحقة، لكنها انخفضت مجدداً عام 2015 وبنسبة مقاربة الى (40%) مقارنة بعام 2014 بسبب الازمة المركبة التي تعرض لها الاقتصاد (ازمة مالية عالمية وارهاب داعش) واستمرت بمعدلات منخفضة حتى عام 2018 اذ ارتفعت مقارنة بعام 2017 بنسبة (50%) واستمرت بالارتفاع حتى نهاية عام 2019. ارتفعت الاستيرادات عام 2004 بشكل ملحوظ مقارنة مع عام 2003 اذ قفزت بنسبة (114.4%) ذلك بسبب دخول قرار رفع العقوبات الدولية حيز التنفيذ والذي اتاح دخول العديد من البضائع والمواد التي حرمت منها السوق المحلية طيلة سنوات الحصار والحرب، ويلاحظ ان نسبة الزيادة في الاستيرادات اخذت بالتزايد طيلة السنوات حتى في عامي (-2008) 2009) اثناء الازمة المالية وتداعياتها اي انها لم تتأثر بتلك الازمة وما نتج عنها من انخفاض كبير في الواردات المالية بسبب انخفاض اسعار النفط وهو ما يؤثر اللجوء الى سياسة الاقتراض لتمويل تلك الاستيرادات بسبب عجز الاقتصاد وعدم مرونته ازاء حجم هذه الاستيرادات، كما يلاحظ ان حجم الاستيرادات انخفض فقط في اوقات الازمة المزدوجة منذ بداية عام 2015 وبنسبة (18%) مقارنة مع عام 2014 واستمر بالانخفاض طيلة السنتين اللاحقتين بسبب ما تركته تداعيات الحرب على داعش من ركود اقتصادي في السوق المحلية، وفي عام 2018 عاودت الاستيرادات بالارتفاع بعد الحركة التجارية التي شهدتها السوق بسبب زوال نتائج العمليات العسكرية خصوصاً في المناطق المحررة. حقق الميزان التجاري عجزاً عام 2004 مقداره (-297) مليون دولار بسبب الفجوة الكبيرة التي حققتها الاستيرادات بنسبة (114.4%) والتي فاقت نسبة الزيادة المتحققة في الصادرات (83.4%)، جدول (1)، ثم اخذ الفائض بالرجوع محققاً عام 2004 (165) مليون دولار واخذ هذا الفائض يزداد تدريجياً وصولاً الى حجم (28714) مليون دولار عام 2008 قبل التأثر بالازمة المالية العالمية، ويلاحظ ان الميزان التجاري لم يشهد حالة عجز طيلة سنوات الازمات باستثناء عام 2009 اذ حقق عجزاً مقداره (-2082) مليون دولار ذلك نتيجة للانخفاض الكبير في قيمة الصادرات في تلك السنة وبنسبة (38%) مقارنة بعام 2008 في مقابل استمرار حجم الاستيرادات بالزيادة وبنسبة (18.5%) لنفس السنة، واقتصر اثر سنوات الازمات على تقليل حجم الفائض اذ انخفض عام 2015 بنسبة (87.6%) مقارنة بالعام السابق واستمر بالانخفاض نتيجة استمرار اثار الازمة المزدوجة حتى نهاية عام 2017 ليعاود الارتفاع عام 2018 وبنسبة (116%) بعد تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة اسعار النفط.

جدول (1) الميزان التجاري العراقي (2003-2019) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	فائض/ عجز
2003	9711	8443	1268
2004	17810	18107	-297
2005	23697	23532	165
2006	30529	22009	8520
2007	39587	19556	20031
2008	63726	35012	28714
2009	39430	41512	-2082
2010	51764	43915	7849
2011	79681	47803	31878
2012	94209	59006	35203



30419	59349	89768	2013
26767	58602	85369	2014
3318	48010	51328	2015
7090	34208	41298	2016
18793	38766	57559	2017
40624	45736	86360	2018
23447	58138	81585	2019

المصدر : وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية إحصاءات التجارة

### ثالثاً: تحليل طبيعة واداء الموازنة العامة للدولة العراقية .

اتصفت الموازنة العامة للدولة العراقية بعدة خصائص، هي: استمرار اعتماد هيكل الإيرادات وبصورة شبه مطلقة على الموارد المالية الناتجة من تصدير النفط إذ ما زالت الإيرادات النفطية تساهم بما يزيد عن (93%) كمتوسط خلال سنوات الدراسة الأمر الذي يشير إلى اختلال واضح في هذا الهيكل كما يؤكد ضعف الإدارة المالية في توفير وتنويع الإيرادات، ويخلق حالة من عدم اليقين بسبب التوقعات غير المستقرة حول تذبذب أسعار النفط التي تتأثر بعدة عوامل خارجية الأمر الذي قد يضعف من قوة وتنفيذ أي خطط تنموية أو مالية ذات امد زمني متوسط أو طويل ان وجدت، وفي جانب الهيكل الإنفاقي نجد انه اتصف في تعاطف مكونه التشغيلي والذي تزداد به المفردات الاستهلاكية وتتضخم به النفقات الحاكمة من سنة إلى أخرى لأسباب سياسية أو لضرورات توزيعية فضلاً عن سياسة التوظيف في القطاع العام واجهزة الدولة والتي باتت الاداة الاساسية لتقليل معدلات البطالة المتزايدة، كما يشير الهيكل الإنفاقي إلى ضعف كبير في التوجه الاستثماري أو تنفيذ البرامج التنموية، وبشكل عام اتصفت تلك الموازنة بحجمها الكبير وبمستويات ادائها وكفاءتها وانتاجيتها المتدنية.

عند تتبع حجم الإيرادات في جدول (2)، نجد انها اخذت بالتزايد التدريجي خلال السنوات (2003-2008) وان نسبة هذه الزيادة بلغت قيمتها خلال عام 2008 (189%) مقارنة مع حجم الإيرادات سنة 2003 هذه الزيادة الكبيرة ووفقاً لطبيعة الهيكل الإيرادي نتجت وبشكل اساسي عن زيادة معدلات تصدير النفط فضلاً عن ارتفاع اسعاره خلال هذه المدة، ويعود سبب انخفاض حجم الإيرادات خلال السنوات (2009 و 2010) وبشكل اساسي أيضاً إلى انخفاض اسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية (فقاعة الرهن العقاري) التي حصلت اواخر عام 2008، والتي اثرت على إيرادات معظم البلدان النفطية، إذ سجل العراق انخفاض كبير في حجم إيراداته وصلت نسبته مقارنة عن ما كان عليه قبل الازمة إلى (34% و 16%) على التوالي للسنوات (2009 و 2010)، وفي عام 2011 عادت الإيرادات إلى الزيادة الملحوظة إذ بلغ حجمها (100000) مليار دينار ذلك بسبب تعافي النشاط الاقتصادي العالمي بعد انتهاء تداعيات الازمة والذي اثر ايجاباً وبشكل مباشر في ارتفاع الطلب على النفط ومن ثم ارتفاع اسعاره، واستمرت تلك الإيرادات بالزيادة التدريجية حتى نهاية عام 2014 إذ وصلت إلى (105600) مليار دينار، لتعاود الانخفاض مجدداً وبسبب ازمة مالية عالمية جديدة رافقتها ازمة امنية داخلية تمثلت بظهور مجاميع داعش الارهابية التي سيطرت على اراضي واسعة من البلد وعطلت اغلب الانشطة الاقتصادية، هذه الازمة المزوجة جعلت الإيرادات النفطية تنخفض إلى (66500) مليار دينار خلال عام 2015 واستمرت بالانخفاض حتى نهاية عام 2017 لتعاود الارتفاع عام 2019 و

2018 بعد التعافي من الازمة والقضاء على تحديات داعش، هذا الارتفاع والانخفاض والتأثر ما هو الا مؤشر واضح عن مدى الترابط بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية ومدى تأثر كلاهما بالظروف الخارجية .

تشير بيانات النفقات العامة في جدول (2) ايضاً الى مسارها المتزايد والمتذبذب والمتربط بمسار الإيرادات بشكل كبير، اذ تنعكس الزيادة في الإيرادات بصورة مباشرة في زيادة النفقات مما يدل على التوظيف الكلي لتلك الزيادات في الهيكل الانفاقي للدولة، اذ يلاحظ بان هذه النفقات ازدادت بصورة كبيرة خلال المدة الزمنية الممتدة من (-2003 2008) وهو نفس المسار الزمني لزيادة الإيرادات محققة قفزة كبيرة بمعدل الزيادة ونسبة (127%) مقارنة بين عام 2003 وعام 2008، كما انها انخفضت خلال عام 2009 بنسبة مقارنة الى (17%) وهو عام بدأ تداعيات الازمة العالمية المالية، وجاء هذا التخفيض بالنفقات خلال هذا العام كاجراء حكومي لتقليل العجز المالي المخطط بعدما انخفضت حجم الإيرادات بسبب الازمة لكنها عاودت للارتفاع مجددا رغم استمرار انخفاض الإيرادات بسبب استمرار اثار الازمة خلال عام 2010 ونسبة زيادة مقارنة الى (26%) مما يزيد من حجم العجز الفعلي خلال هذا العام، ويلاحظ ان حجم النفقات خلال المدة (2011-2014) اخذ بتزايد ايضاً تبعاً لتزايد الإيرادات خلال هذه المدة وقد تجاوزت نسبة معدلات الزيادة في النفقات معدلات زيادة الإيرادات في كل من عام 2013 و 2014 محققة عجزاً فعلياً خلال تلك السنوات، ويلاحظ انه خلال سنوات الازمة المزدوجة 2015-2017 اخذت النفقات تتناقص تدريجياً متبعية المسار المتناقص للإيرادات خلال هذه المدة وبانها عاودت للارتفاع بعد انتهاء تداعيات واثار هذه الازمة على المستوى الداخلي والخارجي لتسجل اعلى مستوى لها خلال عام 2019 اذ بلغت ما قيمته (133000) مليار دينار ذلك بسبب محاولة الحكومة للسيطرة على الازمة السياسية التي انتجت الاحتجاجات الشعبية خلال شهر تشرين الاول من هذا العام عبر سياسات انفاقية سريعة.

اتضح من خلال تحليل اداء الموازنة، بان العجز والفائض فيها مترابط بعلاقة مع العجز والفائض في الميزان التجاري، هذا الترابط هو كنتيجة طبيعية للاعتماد الكلي على صادرات النفط في تمويل الإيرادات العامة، كما ان العجز في الموازنة وفي اغلب السنوات يوضع بشكل مخطط لينتهي فعلياً الى فائض ذلك بسبب التعثر المستمر في تنفيذ بعض بنود الموازنة الاستثمارية نتيجة لعدم استقرار البيئة الاستثمارية التي تمنع جذب المنفذين الاجانب او نتيجة لضعف كفاءة شركات القطاع العام والخاص المحلي وسوء وفساد الادارات المحلية، اما فيما يخص البيانات التي تشير الى العجز الفعلي المتحقق خلال ثمان سنوات من مدة البحث فانها تحققت بسبب الازمات المالية العالمية والازمات الداخلية التي جعلت اسعار النفط تنخفض بمعدلات غير متوقعة مما اثر في انخفاض حجم الإيرادات العامة خلال تلك سنوات ومع استمرار تعاظم الهيكل الانفاقي التشغيلي وعدم توفير البدائل تحقق العجز، اي ان هذه العجوزات لم تنشأ لأجل اهداف استثمارية او تنمية وانما لاسباب غير مسيطر عليها، ويلاحظ ان اعلى مستوى عجز وصلت اليه الموازنة هو في عام 2019 وبحجم (28000-) مليار دينار وهو عام الانفاق السياسي بسبب الاحتجاجات اذ اجبرت الحكومة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2019 والأشهر الأربعة الأولى من 2020 إلى اتخاذ إجراءات متعددة تتصرف إلى التوسع في التوظيف في الجهاز الحكومي ونفقات الرعاية الاجتماعية والإسكان والاقرض .

جدول (2) الموازنة العامة للدولة العراقية (2003-2019) مليار دينار

السنوات	الإيرادات	النفقات	فائض/عجز
2003	24568	29575	-5007
2004	32982	32117	865

8904	30931	39835	2005
11560	37494	49054	2006
15292	39308	54600	2007
3823	67268	71091	2008
-8477	55590	47113	2009
-10729	70133	59404	2010
9723	90277	100000	2011
14360	105140	119500	2012
-5428	119128	113700	2013
-19721	125321	105600	2014
-16314	82814	66500	2015
-21666	76067	54401	2016
1846	75490	77336	2017
25696	80873	106569	2018
-28000	133000	105000	2019

المصدر : وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة

#### رابعاً: تحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق.

يتضح عند تحليل مسارات الموازنة العامة والميزان التجاري جدول ( 2و1 ) ان هناك ثمة تناغم وترابط بين بعض حالات العجز والفائض في كل منهما، ففي السنوات التي يشهد فيها الميزان التجاري عجزاً او انخفاض في حجم الفائض يلاحظ بأن الموازنة تسلك سلوكاً مقارباً في عجزها وفائضها، اذ ان الاقتصاد العراقي الذي يتصف بالريعية المطلقة يعتمد في تغذية موازنته بشكل اساسي على الإيرادات النفطية وبالتالي فإن اي عجز في الموازنة العامة لا ينتج عن تخفيض الضرائب كأيراد ذلك لان نسبتها تكاد لا تذكر في هيكل الإيرادات العامة بل ان العجز يمكن ان ينشأ من خلال زيادة حجم الانفاق وعدم القدرة على تخفيضه او بسبب انخفاض حجم الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض اسعارها في السوق العالمية، ومن هنا تنشأ العلاقة القوية بين الميزان التجاري خصوصاً من جانب الصادرات النفطية وبين إيرادات الموازنة العامة التي تتغذى من هذا المورد النفطي، ومن جهة اخرى يمكن ان تفسر العلاقة بين العجزين او الفائضين، بأن ارتفاع عجز الموازنة بسبب زيادة الانفاق سيؤدي حتماً الى حصول زيادة في الدخول غير النفطية من خلال عمل المضاعف اذ ستؤدي زيادة الانفاق الى زيادة في حجم الطلب الحكومي كمكون رئيسي من الطلب الكلي وكمؤثر فاعل على نشاط القطاعات الاخرى التي سيزداد طلبها بسبب زيادة حجم دخولها، وبزيادة الطلب والدخل الناتجة عن زيادة الانفاق سيزداد حتماً حجم الاستيرادات خصوصاً في ظل نشاط انتاجي محلي ضعيف جداً، وبزيادة الاستيرادات وثبات حجم الصادرات سيحقق الميزان التجاري عجزاً، الامر الذي يحصل بصورة معاكسة اذا ما تحقق فائض في الموازنة ناتج عن تقليل الانفاق اذ ستخفص الاستيرادات عبر نفس مسار الدخل والطلب ويحقق الميزان فائضاً ايضاً.

مع ثبات او حيادية المتغيرات المالية والنقدية (الضرائب، عرض النقد، سعر الصرف، الفائدة)، اذ لا تشكل الضرائب الا نسبة ضئيلة جداً، وعرض النقد اصبح متغيراً داخلياً تابعاً للإيرادات النفطية والسلوك الانفاقي للحكومة ، وسعر

الصرف يحدد بشكل ثابت، وينحسر دور سعر الفائدة كأداة لتحفيز الاستثمار، تنشأ علاقة قوية بين الموازنة العامة والميزان التجاري تختلف عن مثيلتها في الاقتصادات غير النفطية، ولتحديد اتجاه هذه العلاقة سنستخدم الاساليب القياسية.

### خامساً: قياس العلاقة السببية بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق.

اصبح منهج السببية لما يمتاز به من صفات واحد من اهم المناهج القياسية المستخدمة في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، اقترح هذا المنهج من قبل كرانجر Granger عام 1969 وطوره سيمنز عام 1972، ووضع كرانجر معايير اساسية لتحديد العلاقة السببية تركز على العلاقة الديناميكية بين السلاسل الزمنية، فاذا كانت  $X_t$  و  $Y_t$  سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن  $t$  وكانت السلسلة  $X_t$  تحتوي على معلومات يمكن من خلالها تفسير التغيرات في السلسلة  $Y_t$  فهذا يعني وجود علاقة سببية تتجه من  $X_t$  الى  $Y_t$  كما يمكن اعادة الاختبار لمعرفة هل ان العكس هو الصحيح ( $Y_t$  تسبب  $X_t$ ) (الموسوي ، 2007 ، ص 71-73) .

سنعتمد في قياسنا للعلاقة بين العجزين (TBD-PBD) على السلاسل الزمنية لمتغيرات الموازنة العامة (T,G) ومتغيرات الميزان التجاري (X,M) وسيتم تحويل البيانات السنوية الى بيانات فصلية بأسلوب التمديد الداخلي (Interpolation) وفقاً لاقتراح (Khan and Goldstein, 1981)، ونظراً لاهمية اخذ اللوغارتم للمتغيرات بهدف الوصول الى نتائج دقيقة غير مضللة للتكامل المشترك بينها، وبسبب خصوصية متغيرات العجزين لامكانية تحقق نتائج سالبة، سيتم الاعتماد على اللوغارتم لعجز الميزان  $TBD = \ln X - \ln M = \ln(X / M)$  (اي بقسمة الصادرات على الاستيرادات) فاذا ما كانت نتيجة القسمة اكبر من الواحد الصحيح فان رصيد الميزان يكون فائض بينما سيكون الرصيد عجزا اذا كانت النتيجة اصغر من الواحد الصحيح ومتوازن اذا كانت النتيجة مساوية للواحد الصحيح، في حين سيكون لوغارتم عجز الموازنة  $PBD = \ln T - \ln G = \ln(T / G)$  (قسمة الايرادات على النفقات) وستحقق الموازنة فائضاً عندما تكون النتيجة اكبر من الواحد الصحيح وبالعكس ستكون في حالة عجز اذا كانت النتيجة اصغر من الواحد الصحيح وتتوازن في نتيجة الواحد صحيح (الكسواني، 2001)، كما سيرمز لسلسلة عجز الموازنة (LY) وسلسلة عجز الميزان (LX)، وسيتم القياس وفقاً للاختبارات الاتية:

### 1- اختبار ديكي - فولر الموسع (Dickey - fuller Augmented) .

اتضح عند اجراء هذا الاختبار ان السلسلة الزمنية لعجز الموازنة (LY) ساكنة في المستوى الاصلي اذ كانت القيم المحسوبة لهذه السلسلة اكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية (10%, 5%, 1%)، الامر الذي يشير الى سكون تلك السلسلة، ولكن ليس بالإمكان اعتماد هذه النتيجة كون سلسلة عجز الميزان التجاري (LX) لم تحقق اي سكون عند المستوى، الامر الذي الزم بأخذ الفرق الاول لهذه السلسلة واتضح بانها غير ساكنة، جدول (3).

اما بالنسبة الى السلسلة الزمنية لعجز الميزان التجاري (LX)، فقد اتضح انها غير ساكنة في المستوى وتكون ساكنة في الفرق الاول، غير ان هذا السكون لا يمكن اعتماده لعدم تطابقه مع سكون سلسلة عجز الموازنة العامة سواءً عند المستوى او الفرق الاول، جدول (3).

## جدول (3)

اختبار ADF لعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري للمدة (2003-2019)

عند المستوى			
		LX	LY
حد ثابت	t-Statistic	-1.6386	-3.7985
	Prob. n0	0.4399	0.0135 **
حد ثابت واتجاه عام	t-Statistic	-2.1305	-3.6716
	Prob. n0	0.4897	0.0634 *
بدون حد ثابت واتجاه عام	t-Statistic	1.0312	-0.2560
	Prob. n0	0.9123	0.5756 n0
عند الفرق الاول			
		d(LX)	d(LY)
حد ثابت	t-Statistic	-2.1969	-5.1624
	Prob. n0	0.2148	0.0019 ***
حد ثابت واتجاه عام	t-Statistic	-2.2240	-4.5592
	Prob. n0	0.4445	0.0147 **
بدون حد ثابت واتجاه عام	t-Statistic	-2.0776	-4.9085
	Prob. n0	0.0399 **	0.0002 ***
		(*) مستوى معنوية 10% (**) مستوى معنوية 5% (***) مستوى معنوية 1%	

المصدر : الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

## 2 - اختبار فيليبس - بيرون (P\_p).

تبين عند اجراء اختبار فيليبس - بيرون، بأن سلسلة عجز الموازنة ( LY ) ساكنة في المستوى العام، اذ كانت القيم المحسوبة لهذه السلسلة اكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية (10%, 5%, 1%)، الامر الذي يشير الى سكون هذه السلسلة، ولكن هذا السكون لا يمكن اعتماده لعدم تطابقه مع سكون سلسلة عجز الميزان التجاري في مستواها العام، مما استوجب اخذ الفرق الاول لهذه السلسلة، واتضح بأن القيم المحسوبة في فرقها الاول هي اكبر من القيم الحرجة وهذا يشير الى سكون هذا السلسلة، جدول (4).

اما بخصوص السلسلة الزمنية لعجز الميزان التجاري (LX)، بينت النتائج بان القيم المحسوبة لهذه السلسلة عند مستواها العام هي اقل من القيم الحرجة، مما يعني بانها غير ساكنة، وبعد اخذ الفرق الاول لهذه السلسلة تبين ان القيم المحسوبة هي اكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية (10%,5%,1%) الامر الذي يؤكد سكون تلك السلسلة، وقد تم اعتماد هذا السكون لسلسلة (LX) لتطابقه مع سكون سلسلة (LY)، جدول (4).

جدول (4)

اختبار PP لعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري للمدة (2003-2019)

عند المستوى			
		LX	LY
حد ثابت	t-Statistic	-0.8128	-2.4646
	Prob.	0.7879	0.1415
حد ثابت واتجاه عام	t-Statistic	-1.5402	-3.2428
	Prob.	0.7705	0.1114
بدون حد ثابت واتجاه عام	t-Statistic	1.1025	-0.0648
	Prob.	0.9217	0.6459
عند الفرق الاول			
		d(LX)	d(LY)
حد ثابت	t-Statistic	-1.9154	-5.6023
	Prob.	0.3170	0.0005
حد ثابت واتجاه عام	t-Statistic	-1.7671	-4.9899
	Prob.	0.6691	0.0065
بدون حد ثابت واتجاه عام	t-Statistic	-1.9124	-4.9232
	Prob.	0.0556	0.0001
(*) مستوى معنوية 10% (**) مستوى معنوية 5% (***) مستوى معنوية 1%			

المصدر : الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

3 - نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية جوهانسن - جسليوس.

أكدت نتائج اختبار فيليبس - بيرون ان السلاسل الزمنية (LX، LY) لم تعطي نتائج سكون متطابقة في المستوى العام، وبعد اخذ الفرق الاول تطابق سكونها الامر الذي يعني ان تلك السلاسل متكاملة من الدرجة (1)~، وهذا ما يدل



على امكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين تلك السلاسل، ووجود هذا التكامل بدوره سيفصح عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينها، وهو ما سيتم التأكد منه عن طريق اجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية جوهانسن - جسليوس (Johansen- juselius1990) بالاستناد الى كل من اختبار الاثر ( $\lambda$  trace) واختبار القيم الذاتية العظمى ( $\lambda$  max) .

تبين نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين فائض وعجز الموازنة وفائض عجز ميزان المدفوعات (LX، LY) حسب اختبار الاثر وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وايضا يظهر اختبار القيمة العظمى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغيرين اعلاه خلال مدة البحث، وهذا يعطي الضوء الاخضر لتطبيق منهجية متجه تصحيح الخطأ، جدول (5).

#### جدول ( 5 )

اختبار التكامل المشترك بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري للمدة (2003-2019) جوهانسن -

جسليوس

اختبار الاثر $\lambda$ trace				
فرضية العدم	الفرضية البديلة	$\lambda$ trace	القيمة الحرجة 5%	القيمة الذاتية
$r=0$	$r=1$	84.77040	15.49471	0.603438
$r \leq 1$	$r=2$	26.50029	3.841466	0.343373
اختبار القيمة الذاتية العظمى $\lambda$ max				
فرضية العدم	الفرضية البديلة	$\lambda$ max	القيمة الحرجة 5%	القيمة الذاتية
$r=0$	$r=1$	58.27011	14.26460	0.603438
$r \leq 1$	$r=2$	26.50029	3.841466	0.343373

المصدر : الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

#### 4 - نتائج اختبارات تحديد فترة الابطاء المثلى لأنموذج متجه تصحيح الخطأ .

اظهرت نتائج الاختبارات (معيار اكايك ومعيار شوارتز) لتحديد فترة الابطاء المثلى التي تحقق افضل تقدير لأنموذج متجه تصحيح الخطأ بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، ان فترة الابطاء المثلى بين المتغيرين يكون خلال اربع فترات، لذا سوف يتم تحديد فترة انقطاع مثلى تتكون من اربع فترات زمنية، جدول (6).

#### جدول (6)

قيم ومعايير اختبارات (AIC , HQ , SC) لعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري للمدة (2003-2019) عند فترات ابطاء مختلفة

فترات الابطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	290.8884	NA	2.64e-07	-9.471752	-9.402543	-9.444628
1	462.5638	326.4647	1.08e-09	-14.96931	-14.76168	-14.88793
2	611.5623	273.5709	9.32e-12	-19.72335	-19.37731	-19.58773
3	735.4362	219.3178	1.83e-13	-23.65365	-23.16918	-23.46378

4	768.7969	56.87726*	7.02e-14*	-	-	-24.37218*
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر : الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

### 5 نتائج اختبار أنموذج متجهات تصحيح الخطأ (LX ، LY).

تظهر نتائج متجه تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من فائض وعجز الميزان التجاري ( LX ) الى فائض وعجز الموازنة العامة ( LY ) لان معلمة تصحيح الخطأ هي سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من (0.05) ما يعني وجود علاقة موجبة طويلة الاجل، وعلى الرغم من حصول اختلال قصير الاجل في هذه العلاقة الا انه يتم تصحيحه بصورة سريعة اذ ان فترة التصحيح قليلة وقريبة من الصفر، في المقابل لا يوجد تأثير طويل الاجل يتجه من فائض وعجز الموازنة الى فائض وعجز الميزان التجاري، مما يعني هنالك تأثير موجب احادي الجانب يتجه من الميزان التجاري الى فائض وعجز الموازنة العامة خلال المدة من 2003 لغاية 2019، جدول (7).

#### جدول (7)

تقدير متجهات تصحيح الخطأ لعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري للمدة (2019-2003)

Cointegrating Eq	CointEq1	
LY(-1)	1.000000	
LX(-1)	<b>1.457915</b>	
	<b>(0.53182)</b>	
	<b>[ 2.74136]</b>	
C	-2.50903	
Error Correction	D (LY)	D (LX)
CointEq1	-0.014116	-0.001630
	(0.00546)	(0.00753)
	<b>[-2.58454]</b>	<b>[-0.21652]</b>
D(LY(-1))	2.371887	-0.245939
	(0.16417)	(0.22624)
	<b>[ 14.4473]</b>	<b>[-1.08710]</b>
D(LY(-2))	-2.372495	0.550211
	(0.40277)	(0.55502)
	<b>[-5.89043]</b>	<b>[ 0.99133]</b>
D(LY(-3))	1.156508	-0.500089
	(0.40603)	(0.55951)
	<b>[ 2.84834]</b>	<b>[-0.89379]</b>
D(LY(-4))	-0.286089	0.178769
	(0.16376)	(0.22567)

	[-1.74695]	[ 0.79217]
D(LX(-1))	0.039213 (0.11640)	2.883150 (0.16041)
D(LX(-2))	[ 0.33687] -0.062093 (0.32099)	[ 17.9741] -3.288272 (0.44232)
D(LX(-3))	[-0.19345] 0.046855 (0.34064)	[-7.43409] 1.742649 (0.46941)
D(LX(-4))	[ 0.13755] 0.018452 (0.14796)	[ 3.71243] -0.373444 (0.20389)
	[ 0.12472]	[-1.83163]
<b>C</b>	-8.68E-05 (7.1E-05)	8.43E-05 (9.8E-05)
	[-1.22422]	[ 0.86251]
<b>R<sup>2</sup></b>	0.994605	0.995390
<b>Adj R<sup>2</sup></b>	0.993634	0.994560
<b>S.E</b>	0.000438	0.000603

المصدر : الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات.

- الاستنتاجات .

1. توصلت نتائج البحث الى وجود علاقة سببية موجبة بين الميزان التجاري والموازنة العامة، وان اتجاه هذه العلاقة هي من الميزان التجاري الى الموازنة العامة ، فحالة الميزان عجزاً كانت ام فائضاً هي التي تسبب حالة الموازنة، اذ يؤدي العجز في الميزان بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية الى انخفاض في حجم الإيرادات العامة لاعتمادها الكبير على مورد النفط وبالتالي حدوث عجز في الموازنة، وبالعكس في حالة الفائض، وهذا كنتيجة طبيعية لما يمتاز به الاقتصاد العراقي النفطي عن بقية الاقتصاديات والتي تظهر فيها العلاقة مغايرة بين الموازنة والميزان سواء وفقاً للمنهج الكينزي او الريكاردي.
2. تسبب انخفاض اسعار النفط في ظل الازمات في انكشاف نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد العراقي بوضوح، ومدى تبعية النشاط الاقتصادي المحلي الى المتغيرات الخارجية والتي تؤدي حالات التغير غير المتوقعة فيها الى حصول صدمات كبيرة على هذا النشاط يكون امامها عاجزاً لعدم ديناميكيته وانخفاض درجة تنوعه.
3. تعاني الموازنة العامة للدولة من درجة اختلال كبيرة وضعف درجة الانضباط المالي في ادارتها، اذ تعتمد هذه الموازنة بشكل شبه مطلق على الواردات النفطية في تغذية إيراداتها وتتعاظم النفقات الاستهلاكية فيها، كما ان الفوائض التي تحققت في سنوات الوفرة لم يتم استغلالها من قبل الادارة المالية بصورة فاعلة لتتويع الاقتصاد عبر

خلق الفرص الاستثمارية او تمتين البنى التحتية بل استخدمت بشكل غير عقلاني لزيادة الجانب الاستهلاكي بأدوات توزيعية غير كفوءة ادت الى انخفاض الانتاجية للعاملين في القطاع العام ومؤسسات الدولة.

4. الاختلال الكبير الذي يعاني منه الميزان التجاري، اذ تكشف درجة مساهمة هذا الميزان في الهيكل الكلي لميزان المدفوعات حجم انكشاف الاقتصاد العراقي ومدى خطورة هذا الانكشاف بسبب ارتفاع درجة التركيز السلعي النفطي في جانب الصادرات فضلاً عن اعتمادية السوق المحلية بشكل كبير جدا على الواردات الاستهلاكية .

### التوصيات

- 1- ارتفاع تأثير النفط على الاقتصاد خصوصاً في جانبي الصادرات والايادات، يتطلب من صناع القرار العمل بشكل جاد لتقليل درجة الارتهاق هذه عبر وضع استراتيجيات كفيلة بتنويع النشاط الاقتصادي وبالتالي تنويع الايرادات.
- 2- تصحيح الاختلال في الميزان التجاري من خلال اتباع سياسة تجارية هادفة الى تقليل التركيز النفطي في هيكل الصادرات، فضلاً عن تقليل حجم الاستيرادات وحصره في السلع الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية التي تعجز السوق المحلية عن توفيرها وصولاً الى تقليل نسبة التأثير بالعوامل الخارجية التي ستؤثر بدورها على التوازن الداخلي.
- 3- اتباع سياسة مالية منضبطة ومرتبطة مع السياسات الاقتصادية الاخرى بهدف ضمان الوصول الى مستوى مقبول من التوازن الداخلي عبر زيادة معدلات النمو في الناتج الحقيقي غير النفطي من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية خصوصاً في سنوات الفائض وجعل الايرادات النفطية مرتبطة بدرجة كبيرة بالتراكم الراسمالي وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، الامر الذي سينعكس حتماً في تقليل درجة الانكشاف الخارجي وضمان توازن خارجي قليل التأثير بالتقلبات والازمات الخارجية.

## المراجع

### اولاً : المراجع العربية .

- 1- الكسواني، ممدوح الخطيب (2001)، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ،دراسات اقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، ص 45-96.
- 2- الجنابي، نبيل مهدي، 2012، اثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (2003-2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية / جامعة واسط، مجلد (1) العدد (8)، ص 2-24 .
- 3- الموسوي، صفاء عبد الجبار (2007) ، العلاقات السببية في نماذج الاقتصاد القياسي واثرها على مقدرات OLS ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الخامسة ، عدد 14 ، الجامعة المستنصرية.
- 4- بن مسعود، عطا الله وحמיד، (2019) ، تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000- 2016 ) ، مجلة دفاقر اقتصادية، المجلد - 11 : العدد 2 (2019)، ص 102-119.
- 5- عبد المنعم، فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، 1981 .

### ثانياً : المراجع الاجنبية .

#### **Journals & studies & Books Resources:**

- 1- Alkswani, M. A.(2000), The Twin Deficits Phenomenon in Petroleum Economy: Evidence from Saudi Arabia. Paper presented at the Seventh Annual Conference , Economic Research Forum (ERF), Amman, Jordan.
- 2- Ahmed ,N.H.(2009), Twin Deficits Causality Link-Evidence From Pakistan, International Research Journal of Finance and Economics, no.24, pp. 54-68.
- 3- Artatrana Ratha ,( 2010), Twin Deficits or Distant Cousins? Evidence for India, working papers, south Asia Economic Journal 2012 13: 1,pp. 51-68
- 4- Baharumshah and H.ismail,( 2013), Budget Deficits and Current Account Balances, Emerging Markets and Financial Resilience ,pp.85-108.
- 5- Chang and Hsu ,( 2009) , Causality Relationships between the Twin Deficits in the Regional Economy, working paper, 47 National Chi Nan University,pp.1-22.
- 6- Egwaikhide,(1997), Effects of budget deficits on the vcurrent account balance in Nigeria: A simulation exercise, AERC Research Paper 70, pp.1-47.
- 7- El-Namrouty and Saidam,( 2015), The Effects of Budget Deficit on Current Account: Case Study (Palestinian Territories 1996 – 2012), International Journal of Economics, Finance and Management Sciences ; 3(1),pp. 57-67.
- 8- Feldstein, M. and C. Horioka,(1980) ,Domestic Saving and International Capital Flows, Economic Journal, v. 90, iss. 358, pp. 314-29.
- 9- Garcia, A. and J. Ramajo (2004), “Budget Deficit and Interest Rates: Empirical Evidence for Spain,” Applied Economics Letters, v. 11, iss. 11, pp. 715-18.
- 10- Khan, M. and Goldstein, M. (1981) " Large Versus Small Price Changes and The Demand For Imports ", IMF staff Papers, vol.23, pp. 200-225 .

- 11- Kumhof and Laxton ,(2009), Fiscal Deficits and Current Account Deficits, IMF working paper, 09/237, pp.1-22.
- 12- Summers, L. H. (1988) “Tax Policy and International Competitiveness,” International Aspects of Fiscal Policies, National Bureau of Economic Research Conference Report Series. Chicago and London: University of Chicago Press, pp. 349-375.
- 13- Saleh, A. S.(2009), Long-run Linkage Between Budget Deficit and Trade Deficit in Lebanon: Results from The UECM and Bounds Tests, IIUM Journal of Economics and Management , 14,no.1, pp. 29-48.
- 14- Vamvoukas and Spilioti, ( 2015), The effects of budget deficits on current accounts in the EMU, Management and Financial Innovations,12(4),pp. 115-122.